

بعد كذا هذه هكذا ينبغي ان تقرر عبارة المسمى اتفاقا في اي انفق من كونها قول
اعم من الموضوع واخرج ايضا قال في الكبير ما ذكر من خروج هذه الاشياء
السابقة لعله اصطلاح والاولا خلفا ان يقال من قال هذا انسان هذا ليس
بناطق ان كلامه متساوي فقد اتفق المسمى في مجموع ما تقدم
عن قولهم لذات اي في قولهم المتساوي في القضايا الفقهية في الكون والخلق
يقضي لذات صدق احدها وكذب الاخرى واخرجوا بقولهم لذات ما اتفق
ذلك لا لذات بل بواسطة او لخصوص المادة ومثلوا للاول بانحرف زيد انسان
زيد ليس بناطق وان اتفقا الاختلاف بينهما صدق احدها وكذب الاخرى
بواسطة ان زيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس باسان وان زيد انسان
بمعنى ناطق ومثلوا للمثاني بقولهم انسان حيوان ولا شئ من الانسان
حيوان وهو معنى الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان
اتفقت الاختلاف بينهما في ذلك لا للمصنوع وهي كونهما كليتين او جزئيتين
والاول اعم ذلك في كل كليتين او جزئيتين اختلفا بالاحتساب بحسب الوصل
والواقع خلافة بل لخصوص المادة اي كون المجهول اعم من الموضوع
لان الاول اي قول المصنف يخرج ما يخرج للمثاني اي قولهم لذات ما تقدم
الذي اخرجنا في المثال المتقدم في المثال الاخيرة
عليها اي على هذا الوجه وفي نفس كلام المصنف اخرجنا ان كلام
المصنف يصح تفسيره بوجه اخر فليكن باستخراج احد وليس المراد ان هذا
الوجه الاخير ذكرا في المسمى الكبير اذ ليس فيه الا الوجه الذي هنا علم ما رتب
من تصديره سبحانه اي بعد الالفاظ قال فيه تشبيه قد علمت
من تقرير هذا المصنف على هذا الوجه انه لو اخذ من اسم الالات في الالات
الثمانية المسمى عنها بالوحدات لان قوله ومبدأ واحد في معنى
كيفية مطلقا ولا يكون امرا مطلقا عند الاتحاد بينهما وان اردت بالتصديق في
المقربين الفقهيات المتحدتان في النسبة علم منها سبق تلك الوحدات
اي وهي وحدة الموضوع فلا تناقض بين زيد قائم غير وليس بقائم
والجمهور فلا تناقض بين زيد قائم زيد ليس بكاتب والزمان فلا تناقض
بين زيد قائم اي اليوم زيد ليس بصائم اي امس والساق فلا تناقض

بين

بين زيد جائس اي في المسجد زيد ليس بجائس اي في السوق والاضافة
فلا تناقض بين زيد اب زيد اي لسرو و زيد ليس باب اي لكبر والشرا
فلا تناقض بين زيد الزافة واجبة في مال الصبي اي اذ ابلغه بضا بالارفا
لاق لبيبة واجبة فيه اي اذ لم يبلغ بضا بال العوة والفعل فلا تناقض
بين نفس في الدين يفتق الدال مسكرا اي بالفتح اخر في الدين ليس بمسكرا
اي بالنقل وجزء والظن فلا تناقض بين الزخي السود اي جلد الز
الزخي ليس باسود اي كل واحد منها كثير من كذا تحتين الي وحدتها
وحدة الموضوع ووحدة المحمول والفتى بعضهم يوجب السيد الحكيم
ونقل عن الفان في واعلم انه لا يخص او جوده التي تحتلها القضايا
اختلافا يخرجها عن المتساوي في هذه الوحدات الثمانية اذ تحتلها
بالحال والمفعول ونحوها كما ان اسمها سا بقا مفعولها وب
بعض من حتمها كما ان قيل قد صرحوا بان قولنا زيد ليس باسان
انسان ما تعني قولنا زيد ليس بشئ وقولنا الانسان ناطق ما تعني
قولنا البشر ليس بناطق مع قولنا البشر طير وهذا وجه الموضوع
ووحدة المحمول قلنا المراد من الاتفاق في الوحدات اعم من ان
يكون بحسب اللفظ والعمي او بحسب المعنى فقط والاتفاق هنا
وان لم يكن بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى فان تكرر اللفظ
اما فتقرينية على التعريف لمصنفه جميع ما سدد كذا وتصيغته اي
اذا اردت تفصيل المتساويين فتقول ان كان كذا اي تصيغته اي
ناقضها بدليل قوله على ان كذا ولو غير به لكان اظن في اعادة كون
كون المصنف بمعنى اسم الفاعل وهو الاشارة اي كون المصنف
في هذا المقام ولا تغني خصوصه في معنى اسم المفعول استبر من
كونه بمعنى اسم الفاعل وقول المصنف الاستبرية على كذا الاحتفال
بما قبل بحسب الكيف تكون الموصوفات يتقيد حاصل قولها
انما يظهر تعدد حاصل على غير احتفال بقا المصنف على معناه اما عليه
فالمتقدم مصور وهذا غير نقص الهملة هو الصحيح لانها
في حق الجزئية فوان تقيد الجزئية كلية مخالفة لما في المتن فتعني